١

حاصر حصارك:

حركات المقاطعة من جنوب أفريقيا إلى فلسطين

هديل بدارنة*

مذ شنت أثينا حصارها الاقتصادي على ميلوس ابتغاء تحقيق نصرها العسكري في الحرب البيلوبونيسيّة،[١] وحتى فرض العزل والإقصاء الاقتصاديين على كوبا وقطاع غزة في القرن الواحد والعشرين، وُظِّف التضييقُ والحصار الاقتصاديّ كسلاح سلطويّ لإضعاف المنطقة المستهدفة وسكّانها وإحكام السيطرة الجيوسياسية عليهما.

يسرد لنا تاريخ الحضارة أن السلطة، على كافة أشكالها، اعتمدت في كثير من الأحيان العزل والإقصاء الاقتصاديين سبلا لتحقيق مآربها في بسط الهيمنة وتثبيتها، فإن أبرز التدابير التي تبنتها قريش ضد بني هاشم مثلا كانت حصارا اقتصاديا طال ثلاث سنوات أنهك المسلمين الأوائل،[٢] وهي ذات الآلية التي انتهجها النبي محمّد لاحقا، بحصاره للّاجئين من الإسلام، والذين اعتصموا هاربين من التوسعية الإسلامية بحصون بلدة الطائف.

استمر تمظهر هذه الآلية السلطوية عبر التاريخ الحديث، وقد شهدت «تطورا» واسعا في

---

* باحثة في مجال الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع.

أساليبها ونتائجها إبّان الحروب العالمية الأولى والثانية. فقد تم توظيف المقاطعة الاقتصادية على وجهها السلطوّي مرارا وتكرارا بين أقطاب الثنائيات الجغرافية من «الشرق» إلى «الغرب». إلا أنّ فعل المقاطعة لم يبق فعلا حصريّا في قبضة السلطة ووكلائها، فلم يمض الكثير من الوقت حتى أُنجِزَت استعادتُه الثوريّة بيد المتسلَّط عليهن/ هم كأداة مضادة، آملين فيها نخر الأعمدة الاقتصادية الدّاعمة لأصحاب السلطة.

شهد القرن التاسع عشر الكثير من حركات المقاطعة الثورية هذه، ومنها كانت حركات المقاطعة السوداء في الولايات المتحدة حيث أعلن المستعبَدون السود عام ١٨٣٠ مقاطعة المنتجات التي أُجبرُوا على صناعتها في ظل نظام الاستعباد الأبيض.[٣] وفي الطرف الآخر من المحيط الأطلسي، انتفضت مجموعة من الفلاحين الإيرلنديين بحملة مقاطعة مناهضة لـ «تشارلز بويكوت»، وكيل ملاكي الأراضي البريطانيين في إيرلندا. ردا على سياسات الإقطاعي «بويكوت» الشرسة ضد الإيرلنديين في أراضيهم في «كاونتي مايو»، لوّح سكّان المنطقة بشعار «قاطعوه»، حتى أن اسم «بويكوت» في الإنكليزيّة ظل منذ ذلك الحين ملازما لحركات المقاطعة المناهضة للسلطة ودالا عليها.[٤]

ولربّما، أول ما يتبادر للذهن، عندما تُلفظ كلمتا «حركة المقاطعة» في عصرنا، هي حركات جنوب أفريقيا سابقا وفلسطين حاليّا، وكل ما يتبع ذلك من تداخلاتها المفاهيميّة والممارساتيّة. إذ يُحاور ماضي التّجربة جنوب الأفريقيّة وحاضرها، الواقع الفلسطيني على الكثير من المستويات، حتى انّه شاع الرّبط بين البلدين، إن كان للتشديد على الغبن العنصري المشترك الجاثم عليهما أو دفاعيّةً على الاختلاف الافتراضي بينهما وهرميّة شرّهما. ولا يمكن في الحالتين إنكار هذا الرّبط التخاطريّ الذي وضع جنوب أفريقيا صورة مرآة لفلسطين فيما يخص السياسات الاستعماريّة القمعيّة وتبعاتها على مصير المجتمعات المستعمَرة. وكما في حال أي نظام استعماري استبدادي تكون سياسات الاخضاع الاقتصادي متأصّلة في انطلاقة النّظام واستمراريّته، وهو ما يظهر بمنهجيّة واضحة في فلسطين وجنوب أفريقيا، وإن اختلفت الحيثيّات. ردّا على ذلك، تكوّنت حركات المقاطعة المناهضة لطغيان النظامين والتي توسّعت عالميّا كي تردّ الجميل وتضيّق على الشّركات الرّاعية للأنظمة تضييقا مضادّا.

يهدف هذا المقال إلى تقديم قراءة مقارناتيّة ما بين البنى الاقتصاديّة المتشكّلة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الإمبريالي[٥] في البلدين ومحاولات حركات المقاطعة لتفكيكها ومحاربتها، وذلك استنادا لمراجعات تاريخية وإضاءات نقديّة.

النّظام الاستعماريّ الرّأسماليّ: جنوب أفريقيا وفلسطين

خُلِقت في العالم الجنوبي، ومع صعود الرأسماليّة والموجات الاستعماريّة، محميّاتٌ اقتصاديّة محاصرة ومهيأة لامتصاص الاستهلاك وتوفير الموارد وإفراز الأرباح. بزغت هذه الصورة في فلسطين وجنوب أفريقيا، فمنذ بداية تنفيذ المشاريع الاستعمارية البيضاء حتى يومنا هذا، أرسى الاستعمار في كلا البلدين حالةَ أزمةٍ اقتصادية اجتماعية وسياسية مستمرة، أزمةٌ تسحق الجماعات المستعمرة ومواردها، وتفتت إمكانية الانتاج المحلّي، وبالتالي تقضي بالكامل على أي محاولة لتقرير مصير جمعيّ يتجاوز الحكم الرئاسي التّبعيّ. وكان لا بد بسبب تحوّل البلدين لقواعد أمن ماديّ للقوى الاستعمارية هذه، من التقاء نقاط التماس وظهور وشائج معرفيّة تاريخيّة فيما يخص الواقع الاقتصادي الناشئ وآليات مواجهته. مع ذلك، ليس مفاد هذا أبدا أن النموذجين (الجنوب أفريقي والفلسطيني) وجهان لعملة واحدة أو مادّتان تاريخيتان متطابقتين، إذ إن الفروقات بينهما أكثر من أوجه الشبه، ولا مجال لموقعتهما الأول مرجعا مطابقا للآخر إلا عبر قراءة سطحيّة غير مجدية.

كثيرة هي الاختلافات وانعكاساتها بين المنظومتين الاستعماريتين، ولعله من الصعب التطرق لها كلها، إلا أن أهم الفروقات هي تلك المتعلّقة بأدائيتها الأيديولوجيّة. فبينما قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على النهج الاستعماري الذي ربط دول الأم الاستعمارية بمستعمراتها عبر أقلية استيطانية بيضاء، كتفويض سلطويّ أو جهاز تحكمّي تماشيا مع نزعتها الرّأسمالية، ارتكزت منظومة الاستعمار الصهيوني في فلسطين على الاستيطانية التوسّعية ديمغرافيا وجغرافيّاً، وأُدمِجَت المطامع الاقتصادية بالمساعي الاستيطانية، الأمر الذي أثر وتأثر بالنظم الاقتصادية المتشكلة في فلسطين والمنطقة المحيطة بها. تطلب الاستعمار الأخير الذكر، كاستعمار استيطانيّ، موارد بشريّة استيطانية ليس لسدّ شهيّة السّوق الاستعماري فحسب، بل أيضا لتلبية حاجة التعبئة

السكّانية ولقلب المعادلة الديمغرافية باعتبارها ركنا من أركان الاستيلاء العرقيّ الكولونياليّ. بكلمات أخرى، لم يكف إفقار الفلسطينيين المُمَنهج، واستلاب أملاكهم، واستغلالهم كأيد عاملة رخيصة (كما في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا)، فقد كانت، ولا تزال، هناك ضرورة لعمليات إبادة وتهجير جسدية مستمرة. لا تأتي هذه العمليات كمجرد أداة ترهيب ضبطية كما في أي نظام قمعي، إنما كشرط أساسي للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية، فالاستعمار الصهيوني استعمار استيطاني إحلالي و«إحلاليته هي إحدى مصادر خصوصيته بل وتفرده».[٦] ضمن هذا كله، كما سنبيّن، نمت وازدهرت صناعات تكنولوجيا السيطرة وأجهزة التحكم الديمغرافي في سوق الأسلحة، مُشكّلة بحد ذاتها موردا اقتصاديا ربحيّا، إلى جانب كونها ممارسة استيطانية استعماريّة. ومع كل الفروقات المنبثقة عن العوامل هذه وغيرها، فإنه مع ذلك يصعب إغفال أوجه شبه في بعض الآليات والسياسات الاستعمارية الموظفة في البلدين، حيث أنها تحاكي بعضها البعض وتتماثل، إلى حدّ كبير، بمحرّكاتها ونتائجها.

إن الفصل الاقتصاديّ وتجزئة الجماعة المستعمَرة لهي من أبرز هذه الآليات وأهمها، والتي يرافقها منطق سلطويّ بسيط: شرذمة الجماعة ومن ثمّ زجّها في فضاءات معزولة ومحاصرة من جهة، ومبعدة عن المراكز التجاريّة من جهة أخرى، هي ذاتها المساحات التي تنشأ في أعقاب كل من التطهير العرقي والطبقي للحيّز، أو ما سميّ في أبارتهايد جنوب أفريقيا «البانتوستان»، حيث قبع العمال الأفارقة في بؤر عمل قسرية، تركزت معظمها في صناعة المناجم، خاضعين للمراقبة البوليسية والعسكرة.[٧] خلق نظام البانتوستان مخيمات عمل رخيص مطوّقة بحواجز ونقاط تفتيش ومغلّفة بجدران فصل إسمنتية، وبعد أن أجبر العمّال على إبراز تصاريحهم عند الذهاب والاياب متلقين أجورا بخسة، أصرّ نظام الفصل العنصري أن لهذه البانتوستانات استقلاليتها الإداريّة الكاملة.[٨] قد لا يطابق هذا تماما الفصل الاقتصادي-العنصريّ الذي تتبعه إسرائيل فيما يتعلق بالعمالة الرخيصة الفلسطينية، والتي تغيرت ملامحها عبر العقود الأخيرة، لكننا نرى تبعات البانتوستان الحرفية في عدة قطاعات، كالزراعة في مناطق غور الأردن،[٩] أو المناطق الصناعية كـ«باركان» في الضفة الغربية و«عيدان» في النّقب، ذلك على سبيل الذكر لا الحصر. أما الصورة المجازية فتنعكس في نقل كل فلسطين كوحدة جغرافية إلى بانتوستانات مبعثرة في الأطراف

الاقتصادية، تكون معزولة عن بعضها البعض، خاضعة لمراقبة الحركة البشريّة والتجاريّة، رغم تواصلها الجغرافيّ. من هنا، تكون عمليّة «البانتوستانيّة»[١٠] للحيّز الجنوب أفريقي كـ«ترانسيكي» و«كوازولو»، أو الفلسطيني كقطاع غزة والضفة الغربيّة والنّقب، أهم تقنيّات السّيطرة المنفذة من قبل الأنظمة الرأسمالية والاستعمارية، والتي بمساعدتها تُراكم قواها.[١١]

في المقابل، يتّخذ اقتصاد النظام الرأسمالي الاستعماري بنية عكسية ترفض الشرذمة والتقسيمات وتصبو إلى الكليّة في الهيمنة والاستغلال الاقتصاديين، فلا تفرّق إسرائيل بين دخلها المحصّل من غزّة أو الجليل أو الجولان، حتى أنه لا وجود لمعطيات رقميّة تفصل بين هذه المناطق في تقارير الشّركات والصناعات الإسرائيلية بتاتا، وفي جنوب أفريقيا كذلك الأمر لم يُفصل دخل البانتوستانات، عن ذلك في جوهانسبورغ.[١٢]

أما التكوين الاقتصادي المصاغ في ظل البانتوستانيّة فيُنتِج أسواقا أسيرة مؤهلة لاستيعاب منتوجات المنظومة الاستعمارية الرأسمالية في شتى القطاعات. تبعا لذلك، يتحوّل المستعمَرون، أو من تبقى منهم بعد الطرد والإبادة، من عبء ديمغرافي وتهديد وجوديّ إلى مصدر دخل ثابت، كمستهلكين في سوق أسير، داعمين شتى صناعات الاستعمار. وهكذا تنهال الشركات ووكلاؤها بكلّ قواها لتغمر هذه المعازل بمنتوجاتها المفروضة عنوة على المستهلكين. ولعله من الممكن تشبيه هذه الحالة بـ«كانتين» الأسير الفلسطينيّ في السجّون الإسرائيليَة، والتي تفرض على الجسد الفلسطينيّ الأسير استهلاك منتوجاتها لسدّ حاجاته الأساسيّة في السجن دون توفّر أي بديل خارجيّ. فإنّ عقليّة التذرير والاستفراد والأسر هي ذاتها، تُخضع الجسد والحيّز الاقتصاديّ ماديّا ومعنويّا لحالة حصار مستمرة، وتحوّل المستعمَر لأداة إنتاج غير مكلفة، ومصبّ استهلاكي أسير، وهو الأمر الذي يسهم بإعادة إنتاج الحكم الاستعماري الاقتصادي والتثبيط الناجم عنه.

لكنّ الجسد البنّي والأسود، كما سبق وذكر، لا يكون فقط محطّ استهلاك راكدا، إذ تَفرض عليه المنظومة الاستعمارية الدّور الإنتاجيّ أيضا، وتقوم باستغلاله للعمالة الرخيصة في معظم القطاعات والصناعات. ومن ضمن صناعات أنظمة الاستعمار والفصل العنصري التي استهدفت العمالة الفلسطينية والجنوب أفريقيّة تظهر ما سنسميه هنا بالـ«صناعات الأيديولوجية». لا نقصد بهذا التدليل على وجود أي صناعة مفصولة عن أيديولوجيّة المنظومة التابعة لها، ولكن الإشارة إلى

الصناعات الاستعمارية المتميّزة بالعلاقة الوطيدة بين حاجتها الاقتصادية من جهة والأيديولوجيّة المولّدة لها من جهة ثانية. تهالكت القوى الاستعمارية بشكلها المُمَأسس، منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، على الموارد الطبيعيّة كالفحم، والذهب، والماس وغيرها من المعادن في إفريقيا عامة وجنوب أفريقيا خاصة، فاستغلالها هو إحدى القوى الدافعة الرئيسية التي قامت عليها -وتقوم- منظومة الاستعمار الرأسمالي العنصري أيديولوجيّا. تعدّ صناعة المناجم العامود الفقري للنظام النيوكولونيالي في جنوب أفريقيا اليوم، إذ إنها تحصّل في دورة أرباحها مئات المليارات من الدولارات سنويّا [١٣] وتغذّي الرأسمالية الإمبريالية المعولمة بشركاتها البريطانية والهولندية والبلجيكية ووكلاءها المحليين. علاوة على ذلك تعتمد هذه الصناعة على العمالة اليدوية السّوداء والتي تشمل نصف مليون عامل في ظروف لا انسانيَة يصعب على المرء تخيلها أو وصفها. أما في السّياق الفلسطينيّ، فشكلت الأرض سندا كبيرا للاستعمار الصهيوني، فمنها تنطلق وإليها تعود كل مصالحه الاقتصاديّة-الاستيطانيّة. إثر ذلك تولّدت ضرورة توظيف العمالة الفلسطينية في صناعة الإعمار كصناعة أيديولوجيّة تشبع نهم التوسّعية الاستيطانيّة في فلسطين على حساب استغلال اقتصادي للفلسطينيين،[١٤] بيد أن الأغلبيّة السّاحقة من عمّال الاعمار الإسرائيلي فلسطينيين، ذلك رغم هجرات العمل المتدفقة للسوق الإسرائيلي.[١٥] وقد يبلغ دخل صناعة الإعمار المكوّنة بمعظمها من شركات إسرائيلية مئات المليارات من الدولارات سنويا، دون أخذ سوق العقارات -الدّسم ربحيّا- بالحسبان .[١٦]

يهيّئ تضافر هذه الآليات الاستعمارية والصناعات المتطفلة عليها أرضيّة خصبة للشركات المحليّة والعالمية، والتي مع اقتحام العولمة النيوليبرالية وتطوّر التكنولوجيا، اكتسبت دورا مركزيّا في تركيز الثروات بيد الطبقات الحاكمة وتصعيدها وتيرةً وكمّاً. ينعكس ذلك في كل دول عالم الجنوب، أو دول الأطراف بلسان سمير أمين،[١٧] ولا سيّما في جنوب أفريقيا وفلسطين.

برعاية الشّركات الخاصّة

من أهم ما أنجزته حركات المقاطعة في كل من فلسطين وجنوب أفريقيا، لربما أهم من انسحاب شركة معيّنة أو أخرى، هو التنّبه للدّور الحيويّ الذي باتت تؤديه الشركات في المنظومة الاستعمارية، وإدراك ثقل القوى السياسيّة التي راكمتها الشّركات والمجموعات

التّجاريّة بدعم الرأسمالية المعولمة. فما قامت به حركات المقاطعة هو استهداف الشّركات المنتفعة من النظام القائم دون التركيز الحصري على أجهزة النظام الأيديولوجيّة، بالمفهوم الألتوسيريّ*، ووظفت الضغط على العديد من الشركات وعلى المستثمرين فيها، هادفة الى تقليص الأرباح المستمَدّة من نظام الفصل العنصري أو الاحتلال قدر المستطاع.

ارتبطت الشّركات في فلسطين وجنوب أفريقيا، كما في أنحاء العالم، ارتباطا وثيقا بأسواق ذات ايقاع سريع مبنيّة على الاستثمار التنافسيّ، ومتعلّقة بممارسات الأنظمة الاستعمارية، فقد أسعفت الأنظمة بناها وسياساتها القطاعات الخاصة لتضمن لها نموا مستداما وزيادة مستمرة في الأرباح.

على سبيل المثال، موّلت تقنيّات التحكّم الديمغرافيّ صناعات تكنولوجيّة ضخمة حضنت شركات عالميّة ومحليّة، وأفرزت أسواقا مثقلة بالتكنولوجيات الأورويليّة على الصّعيدين المعرفي والإنتاجيّ. احتلّت «هيولاد باكارد» (HP أو الأدق تسميتها اليوم HPE) في فلسطين وقبلها «بولارويد» في جنوب أفريقيا مكانة مركزيّة في الحفاظ على تنامي صناعة الضبط السّكاني، حيث توفّرت الحوافز الاقتصاديّة من عروض وتسهيلات ضريبيّة برعاية «الأنظمة المخصخصة» في البلدين،[١٨] وبهذا جسّدت الشّركتان الأميركيّتان، هيولاد باكارد وبولارويد، عيّنة صغيرة عما يدور ضمن العلاقة السيمبيوزيّة (تكامليّة) بين أيديولوجيّة التفوّق العرقي ونزعة مراكمة الأرباح الرأسمالية في سياقها الاستعماريّ.

«صوت داخليّ سيؤكد لك عندما ستلتقط صورة جميلة. كاميرا بولارويد»،[١٩] هكذا نصّت دعاية الشركة الأميركية العالمية ذات النفوذ لكاميراتها، إلا انّ الصّورة لم تكن جميلة أبدا في جنوب أفريقيا، فقد التقطت بولارويد بخدمة الأبارتهايد وجوه أفراد الشعب الجنوب أفريقي بهدف توثيقهم في بطاقات هوية خاصّة حملها السّود بأمر «قوانين العبور» لنظام الفصل العنصريّ والمعروفة بـ «كتب العبور»، والتّي كان على السّود إبرازها على الحواجز وعند التفتيش العشوائيّ. غزت شركة بولارويد السوق الجنوب أفريقي سنة ١٩٣٨، حينها مثّلت الكاميرا أولى الأجهزة التحكّمية البصريّة والتي لم يكُن بوسعِك امتلاكها إن لم تكوني في عداد الأغنياء أو في صفوف الأنظمة. فقد أثارت الكاميرا استغراب الجماهير، إذ لم تكن

قدرتها على تجميد اللحظات ونقلها من المجرّد إلى المادّي بأمر عابر، حتى أنها أربكت نلسون مانديلا سنة ١٩٩٠ عند خروجه من السّجن، لدرجة أنه خمّن هذه العدسات المباغتة سلاحا جديدا تم تطويره خلال تغييبه في الأسر ثلاثة عقود.[٢٠] لم يكن القائد الجنوب أفريقي على خطأ، فما أنتجته بولاروید في جنوب أفريقيا كان بالفعل سلاحا ديمغرافيّا شدّد القبضة على حركة السّود ووثّق تفاصيلهم في سجلات السلطة الرقابيّة. ومثلما روّجت بولاروید: «بأقل من ثانيتين بعد أن تضغط الزّر الأحمر تمنحك بولاروید الصّورة التّي ستكشف العالم لك، كما لم تشهده من قبل»، عالم تجاريّ تدخل فيه السلطة حيز الجماهير وترصده بملامحه وتحرّكاته وتفاصيله، أفرادا وجماعات.

تسير شركة هيولاد باكارد الأميركية على خطى بولاروید وتشقّ طريقها التجاري في فلسطين المحتلّة، وذلك من خلال تطويرها لآلية «بازل» التكنولوجيّة المستخدمة في الحواجز الإسرائيليّة كـ«قلنديا» و«الجيب» و«الجلمة»، والتي تضمن مسحا تصويريّا لوجوه الفلسطينيين وبصماتهم، المُتاح لها أصلا الخروج من حدود الضّفة. كذلك، عملت هيولاد باكارد جاهدة على تطوير «كتب العبور» بصياغتها الصهيونية أو ما بات يسمّى البطاقات الممغنطة أو الهويات البيومتريّة المفروض على المتقدمين من سكّان الضفّة شراؤها لمعاملات تصاريح الخروج، سواء أكان ذلك للعمل أم الزيارة أم تلقي العلاج، وبهذا يقدّم منتوج هيولاد للنظام الصهيوني الاستعماري جهازا تسلطيا عرقيا كما في جنوب أفريقيا، ويمكّنه من إذلال مئات الآلاف من المتقدمين للبطاقات عبر إجراءات البيروقراطية الصهيونية القاسية من جهة، وخلق قاعدة معلومات عن المتقدمين للبطاقة من جهة أخرى.[٢١]

إذا ما أمعنتِ النّظر في تحرّكات الشّركات الخاصّة، كهيولاد باكارد وبولاروید، ومؤسسات رؤوس الأموال العالمية كصندوق النقد أو البنك الدوليين، ستجدين أن أكثر ما يستثير شهوتها الرأسمالية هي الأزمات، والصّدمات، كالحروب والاجتياحات والهجمات العسكريّة، أو حتى الكوارث الطبيعيّة. فكما أكدت ناعومي كلاين، ترغب الشركات الحقبات الأزماتية، انسجاما مع رأسمالية الكوارث لتباشر في جني أرباحها عبر هندسة اجتماعية واقتصادية وسياسية جذريّة بذريعة الـ«ضرورة» المطلوبة في سبيل «إنقاذ» ضحاياها.[٢٢] ولا نبالغ إن

قلنا إن ما تنتجه الكوارث هو «صناعات إنقاذ»، وما يندرج تحتها من أسواق إعادة إعمار، وأمن خاص، وحتى مشاريع المجتمع المدني كـ «إعادة التمكين» للمجتمعات المعنَّفة. وفي البعد الاستعماريّ، يزداد تعلّق الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري بالصدمات لكونها جزءا لا يتجزأ من كينونته السياسية ومن أداء اقتصاده السّادي. على سبيل المثال، نالت شركة الأسلحة الإسرائيليّة «ألبيت سيستمز» مكاسب ماديّة عملاقة خلال وبعد الهجمات الدموية الثلاث التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزّة في العقد الأخير، فعدا عن دورة أرباحها السنوية المقدرة بـ ٢.٩٥ مليار دولار، تزداد أرباح شركة ألبيت في تصدير منتوجاتها بعد كل هجمة جراء إثبات «نجاعة» منتوجاتها على الأجساد الفلسطينية المنتهكة، حيث تصبح أجساد المستعمَر عيّنات مختبريّة ومن ثمّ دعايات مجّانية.[٢٣] مباشرة بعد العدوان الأخير على غزة عقدت ألبيت في ذات الصّيف عقودا بـ٢٨٠ مليون دولار مع الحكومة السويسريّة و بـ١.٦ مليار دولار بالشراكة مع «ثالس» الفرنسية لوزارة الدفاع البريطانيّة. لم تخدم هذه الهجمة العسكرية الشركات الإسرائيلية فقط بتفعيل أسلحتها وتطويرها، إذ حتّمت على القطاع ضرورة إعادة إعماره، العملية المستغلة من قبل الشركات الإسرائيلية أيضا، كشركة نيشر الملّاكة الحصريّة لسوق الإسمنت الإسرائيلي، لتؤمن لنفسها المزيد من الأرباح.

أما في جنوب أفريقيا، فقد كانت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ديون حكومة الأبارتهايد من أهم العوامل التي ألزمت حكومة مانديلا بقبول قروض صندوق النقد الدولي المكبّلة، وسياسات الخصخصة المفرطة، ذلك خوفا من صدمات تضاعف الديون وأعباء التضخمات المالية الكاسحة.[٢٤]

إذا، وعلى ضوء ما تقدّم، هل من ردّ جمعيّ مضاد؟ وما هي آليات المواجهة الاستراتيجيّة والمعرفيّة؟ هل بوسع ما يسمّى بـ «حركة المقاطعة» انتهاج أساليب مواجهة عالميّة، من جنوب أفريقيا إلى فلسطين؟ بماذا تختلف سيرتها الذاتية في جنوب أفريقيا عن فلسطين وبماذا تتقاطع؟ ما هي معاييرها وإسقاطاتها؟، والأهم: هل يمكن عبرها زعزعة البنى التحتيّة الاقتصاديّة للمنظومة الرأسمالية الاستعماريّة؟ هل هذا حقا ما أنجزته الحركة في جنوب أفريقيا، وهو ما عليها إعادة إحيائه في فلسطين؟

المقاطعة، سحب الاستثمارات، وفرض العقوبات: من الحلم الجنوب أفريقي إلى الواقع الفلسطيني

«لقد كان لدينا حقا هذا الشّعور أنه لم يكن أحد حرا إلا والجميع أحرار، وأنّه كانت ثمة علاقة تربطنا بالسّود أينما كانوا. وكعمّال في بولارويد كان من حقّنا التعبير عمّا صنعوه من عملنا، وبهذا بدأنا بمجرّد طرح السؤال: ما هو الذي تفعله بولارويد في جنوب أفريقيا؟»

كارولين هانتر، ناشطة سوداء أميركية وقائدة حملة مقاطعة بولارويد.[٢٥]

لا يمكن إغفال أهميّة دور حركات المقاطعة في صدّ اتسّاع تورّط الشّركات بأنظمة الفصل العنصري والاستعمار الاستيطانيّ، فقد استطاعت حركات المقاطعة لإنهاء الأبارتهايد مثلا، داخل جنوب أفريقيا وخارجها، بتوظيف الضغط الشديد على العديد من الشركات كبولارويد، وجنرال موتورز، وباركليز بانك، وغيرها. وبدعم من الأجسام والحركات السّياسية، تمكنّت أيضا من إضفاء طابع معنويّ على الحملات، حيث أصبح استهداف الشّركات شرطا لاكتمال النضال الشعبيّ الجنوب أفريقي، ما أدى لقدرتها على استقطاب العمّال، واتّحادات الطلبة، والسلطات المحليّة. لكن الادّعاء الرّائج أن من إنجازات حركات المقاطعة في ثمانينيات القرن الماضي في جنوب أفريقيا هو إسقاط نظام الأبارتهايد بالكامل والقضاء عليه، فهو أمر لا يمكن له، بأي شكل من الأشكال، أن يتسّق مع الحال الذي آلت إليه جنوب أفريقيا بعد إصلاحات المرحلة الانتقالية في التّسعينيات والتي سنتطرق لها في القسم التّالي.

وفي التّجربة الفلسطينيّة، حقّقت حركات المقاطعة هي الأخرى إنجازات عديدة في العقد الأخير، شملت انسحابا تاما لشركات عالميّة من السّوق الإسرائيلي، منها أسا أبلوي السويديّة، وأورانج وفيوليا الفرنسيتين، ومؤخرا سي.أر.اتش الإيرلنديّة، إضافة إلى سحب استثمارات صناديق دوليّة من الاقتصاد الإسرائيلي كسوق التقاعد النرويجي، ثاني أكبر سوق تقاعد في هولندا، والكنيسة الميثودية في الولايات المتحدة.[٢٦] وبسبب الإنجازات هذه كلها، أطلقت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا هجوما قانونيا وإعلاميا وسياسيا شرسا على حركات المقاطعة ونشطائها في فلسطين.[٢٧] وكما في النموذج الجنوب أفريقي، تحثّ الحركات المتعددة داخل فلسطين وخارجها، المؤسسات والأفراد بإصدار مواقف رسمية لتبنّي المقاطعة الأكاديميّة

والثقافيّة. وفي الأعوام الأخيرة، باتت حركات المقاطعة تلقى رواجا متصاعدا مع استسلام الشّركات المنسحبة، والتّي تزايدت بتأثير الدّومينو، أحد أهم العوارض الجانبيّة لحملات المقاطعة في البلدين. إلا أن الوصف المتّبع لهذه الحركات كلّها، على أنها «حركة المقاطعة»، بوصفها منظّمة واحدة جامعة بخطابها واستراتيجياتها ومعاييرها، أو أن حركة مقاطعة إسرائيل هي نفسها امتداد حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا والتي استفاق شبحها في فلسطين، هو أمر يصعب أخذه على محمل الجدّ. هل يجمع حركات مقاطعة أورانج في مصر، أو بيتساروتي في إيطاليا، أو حركة مقاطعة منتوجات مستوطنات الضفة، أو حركات مقاطعة بقيادة نشطاء فلسطينيّن، أمر سوى ممارسة فعل الضّغط على الشّركات/ الشخصيات المستهدفة؟ وهل يصحّ النّظر إليها كمشروع نضالي موحّد منظّم إذا اختلفت المنطلقات والأطر المعرفية والمعايير الأخلاقيّة والرؤيا السياسية؟ وإذا كان الجواب نعم، كيف تقاس نجاحات كل حملة؟ وهل يا ترى هناك رؤيا سياسيّة ومعايير واضحة تتجه نحوها هذه «الحركة» بكل أفرعها؟

الحلم الجنوب أفريقيّ

يتّسم حديث مناصري مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) عن نجاحاتها بنبرة مفعمة بالحنين إلى «الحركة» الجنوب أفريقية، ولانتصارها على نظام الفصل العنصري الممتدّ لما يقارب الخمسة عقود، ولقدرتها التاريخية على حلّه بلا عنفيّة مطلقا، لتصبح نموذجا يجب استلهامه والاهتداء به فلسطينيّا. لا شكّ أن أنجاز إسقاط رئاسة الأقليّة البيضاء وممارستها من إرهاب عشوائي وتعذيب وقتل وبطش وفصل عنصريّ لم يكن سهلا يمكن التقليل من قيمته، وإسقاطاته المعنوية. لكن مع كل إنجازات الحركات المناهضة للأبارتهايد ومساعيها الحثيثة لسحب البسط الاقتصاديّة من تحت أقدام النظام، إلا أنه لم يكن بوسعها ضمن الظروف السّياسية، حتى في أوج ضغوطاتها في الثمانينيات، أن تُحدث تغييرا اقتصاديّا جذريّا قادرا على نسف النظام القائم، وليس بتر رأسه الأبيض فحسب. فلا يمكن لأي نضال شعبيّ تحقيق تغيير سياسي واجتماعي دون ضمان تفكيك النّسق الاقتصاديّ تفكيكا راديكاليّا.

ستبقى معركة التحرر الوطني من الاستعمار غير كافية لإنهاء المشروع الاستعماري ما لم تتداخل في بعد النضال الطبقي، فكما سنبيّن، باستطاعة البنية الاستعمارية تكييف نفسها في بنية ما بعد استعمارية، تحافظ على امتيازاتها عن طريق البرجوازية الكولونيالية التابعة.[٢٨] وهو ما نشهده في الواقع، حيث لم تسعف المفاوضات السياسية الشعب الجنوب أفريقي كي ينال مراده في إحداث تغيير فعليّ يعيد توزيع الموارد على أبنائه ويؤمم صناعاته المحلية. فكيف يسقط النظام الأبيض في جنوب أفريقيا و٧٠٪ من ملّاكي الأراضي الجنوب أفريقيّة ما زالوا بيضا؟ هذا رغم نسبتهم السكّانية التي لا تتجاوز الـ١١٪. هل يعقل التعاطي مع نظام الأبارتهايد كحدث تاريخي عندما تتضاعف نسبة بطالة السّود خلال عقد واحد من ٢٣٪ إلى ٤٨٪؟ كيف نحتفل بسقوط نظام استعماري عندما يكون نصف المجتمع المستعمَر عاطلا عن العمل و٨٠٪ من سوق الأوراق المالية في جوهانسبرغ في حوزة رؤوس أموال الاستعمار الأبيض؟[٢٩]

ومع هذا كلّه، يؤكّد لنا العالم الشّمالي أن ما نراه من حقائق وأرقام ما هو إلا سراب صنع مخيّلتنا الصّحراويّة، وأنّ علينا الاحتفاء سويّة بجميع أعراقنا وألواننا وبشكل سنويّ في السّقوط المتجدّد لنظام الأبرتهايد، فكيف لنا ألا نفعل ورئيس جنوب أفريقيا اليوم صاحب بشرة سوداء؟ وهناك مجموعة صغيرة من الأثرياء السود والقضاة السود والأكاديميين السود؟ أليس هذا بسبب كاف؟ غالبا ما تكون هذه التعابير الاحتفالية مشوبة بنظرة رضى استعلائي وشفقة مفرطة اتجاه أصحاب البشرة الداكنة، وتتردد العبارات نفسها باستبدال «جنوب أفريقيا» بـ«فلسطين»، و«سود» بـ«عرب» ويعود منطقها في ذات الاصرار الليبرالي المتكرر على كون إسرائيل دولة ديمقراطيّة، على الأقل في حدود الـ٤٨.

توغّل هذا الخطاب الاحتفالي المهيمن في الخطاب الفلسطيني المحلّي، وتردّد على ألسن الناشطين الذين أخذوا يضربون المثل الجنوب أفريقي في كلّ مناسبة دون قراءة معمقة للتجربة ومآلها، غير مدركين أن ما كان يزيدهم تمسّكا بالنموذج الجنوب أفريقي، في الكثير من الأحيان، هو ما ناله من الإجماع الأورو-أميركي على لا-شرعيّة نظام الفصل المطلقة وضرورة إسقاطه، بالإضافة إلى إحراز مقاطعته مكانة قانونية في أطر الأمم المتحدة،[٣٠] وهو

ما تفتقره القضية الفلسطينية لأسباب كثيرة لن نخوضها هنا. أما بالنسبة للحاجة الملحّة في إبراز تماثل حركات السياقين والتشديد المستمر على كونها لا عنفيّتين فقد تكون ضرورة استراتيجيّة ضمن الأدوات القانونية المتاحة، إلا أنّ هذا لا يغيّر من وضعيتها المطوّعة وخضوعها للإملاءات الخطابية النيو-استعماريّة.

وفي سبيل المقارنة، يتوفّر لحركات مقاطعة إسرائيل اليوم ما لم تمتلكه قرينتها في جنوب أفريقيا حينئذ، وهي أدوات التواصل الاجتماعيّ والمساحات التكنولوجيّة الواسعة والتّي مكّنت الحركات العالميّة والمحليّة من التواصل بعضها مع بعض، ومع جماهيرها، وسهّلت تسديد أهداف كثيرة في بضع سنوات لم تستطع حركات مقاطعة الأبرتهايد تحصيلها في أكثر من عقدين. ولكن ما ينقص جهود مقاطعة إسرائيل في السّياق المحلّي الفلسطينيّ هو تدعيم شّعبي سياسيّ عبر أجسام سياسيّة قادرة ومخوّلة من حيث الرؤيا والتنظيم والشرعيّة على ذلك، وهو أيضا ما تفتقده القضيّة الفلسطينيّة بأكملها. توفّر هذا، إلى حدّ ما، في جنوب أفريقيا، حيث شكّل حزب المؤتمر الوطني قبيل التسعينيات رافعة قيادية، وبالرغم من كل ما تبع من تنازلات وإصلاحات أفقدت الحزب من شرعيته في نظر الجماهير، إلا أنه بفعل وجود إطار سياسي فعال حينها استطاعت حركات المقاطعة (إلى حدّ أكبر) أن تكون جزءا من حركة تنظيمية واسعة ومسيّسة، بخلاف نظيرتها في فلسطين.

الواقع الفلسطينيّ

تحظى حملات مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، في الآونة الأخيرة، باهتمام إعلاميّ عالميّ ومحليّ كبير، تتكرّر بين طياته «اللازمة» المألوفة أنه وبالرّغم من عمرها الصّغير تفوّقت الحملة على نفسها وعلى الظروف المحيطة بها، وحققت إنجازات لا سابق لها ولا مثيل، فقد زرعت القلق والارتياب في قلب الاقتصاد الإسرائيليّ.[٣١] وترى موجات الاحتفالات والتصفيق الموسميّة تعلو مرة تلو الأخرى مع انسحاب الشّركات من «الأراضي الفلسطينيّة»، أي قطاع غزة والضفة والقدس الشرقية بلغة القانون الدّوليّ، أو مع استنكار جهات رسميّة عالميّة وتأييدها لمقاطعة إسرائيل، وبهذا تغلق الحملة أبوابها

وترسل الشكر لكل من شارك وساهم، حتى تعود بوجه جديد من مقرّ آخر بعد رصد شركة عالميّة جديدة في «المناطق المحتلّة» نفسها.

بالطّبع، إن كان معيار نجاح الحملة هو سحب الأسهم والاستثمارات بالكامل مما يسمى بـ«المناطق» كالضفّة مثلا فقد نحصل على قائمة طويلة من الجهات التي استجابت لحملات المقاطعة المختلفة حول العالم بخروجها من السّوق الإسرائيلية كـ «أسا أبلوي» السويدية أو«سي.أر.اتش.» الإيرلندية، لكن ماذا عن الشّركات التي كان خروجها جزئيا؟

في حالة شركة سودا ستريم البريطانية، سبّب ضغط حملات المقاطعة إلى نقل الشركة منشأها من مستوطنة ميشور أدوميم في الضّفة الغربيّة إلى منطقة عيدان الصناعيّة في صحراء النّقب. ولإتاحة هذا الانتقال، وتمكينها من نقل أموالها من الجيبة الأولى إلى الأخرى، زوّد النظام الإسرائيلي الشّركةَ بمنحة قيمتها ٧ مليون دولار لبناء مصنع جديد يمكنه أن يأوي إنتاج الشّركة بأكمله تحت سقف واحد.[٣٢] وعلى حدّ تعبير مدير «مركز تعزيز الاستثمار الإسرائيليّ»، «حزي تسايغ»، إنّ القرار بشأن إعطاء المِنحة إلى سودا ستريم اتُّخِذ بناءً على تعديل قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال، وأنّ «الإصلاح أثبت نفسه، إذ كانت لدى سودا ستريم إمكانيّة الاستثمار في دول أخرى، إلّا أنّ التخفيضات الضّريبيّة والمِنَح بموجب القانون الجديد تجعل الاستثمار في إسرائيل مجديًا مقارنة بدول أخرى.»[٣٣] تغوي هذه السّياسة المُعدّلة الشّركات الخاصّة للاستثمار وجني الأرباح في مناطق مُخصّصة، لتساهم في إحياء المخطّطات الإسرائيليّة الاقتصاديّة والاستراتيجية، وفي الوقت ذاته في توفير مخرج آمن للشّركات «المُبعدة» من قبل حركات المقاطعة.

وبحسب الإصدارات الحكوميّة الإسرائيلية الآنيّة، ستشهد الأراضي الفلسطينيّة في صحراء النّقب، المزيد من التغيّرات الاقتصاديّة السريعة. ففي السّنوات القليلة القادمة، سوف يتمّ ضخّ مبالغ تفوق ٨ مليار دولار من قبل الحكومة وشركات خاصّة في مشاريع إسرائيليّة عسكريّة، وصناعيّة ومدنيّة هناك. فقد تمّ البدء بتخطيط حديقة صناعيّة ومركز عسكريّ جديد، وسوف يبدأ العمل على بنائها على أرض الواقع في القريب العاجل.[٣٤] أما «أهافا»، شركة التجميل الإسرائيلية والتي تستخرج أملاحها ومعادنها من البحر الميّت لتعدّ منتوجات التجميل المصدّرة لأوروبا، فالتحقت هي الأخرى بسودا ستريم، وأعلنت مؤخرا

انسحابها من الضّفة وإغلاق مقرّها في مستوطنة «متيسبي شالم» شرقي الضفة الغربيّة. ورغم أنه لا يمكن التأكد من صحّة تصريحها في ظل المعلومات المتوفرة، إلا أنّ قرار الشركة ما هو إلا نتاج تضييق وضغط حركات المقاطعة عليها.[٣٥]

ولكن، رغم فعالية الضغوطات بالانسحاب الجزئي، لم يتغيّر الكثير على المنظومة الاقتصاديّة الإسرائيلية. ففي الحالتين، ليس للانتقال الاستيطاني من ميشور أدوميم أو ميتسبيه شالم في الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر أي تأثير على المنفعة الاقتصاديّة التي تستقيها الشّركات من موارد المستعمَر الطبيعية والبشرية، بل هو ما يزيدها شرعنة وترسيخا، وبالتالي لا يمكن أن تنسحب عن ذلك أحكام أخلاقية مغايرة. ولكون بنية الاستعمار الاقتصادية في فلسطين وحدة واحدة، تتداخل مصادر دخلها بين قطاعاتها من البحر إلى النهر، يكون الخروج الجزئي فعلا شكليّا يتبع فصلا اقتصاديا متخيّلا بين «المناطق المحتلة» والمناطق التي لم يحظ استغلالها باعتراف من الرّجل الأبيض.

وهكذا، استبقت سودا ستريم وأهافا حملات المقاطعة، ودرست معاييرهم، وفهمت سريعا أن كلّ ما عليها فعله هو إزاحة لمصادر أموالها في المنظومة الاقتصاديّة نفسها كجنود شطرنج بحسب قوانين اللّعبة الجديدة، وبعدها حتما ستُخمِد انتشار نيران الحملات، وهذا ما حصل بالفعل. إن دهاء الشّركتين لم يكن بجديد، فقد أدركتا أهمية ذلك قبل انسحابهما؛ فمع قرارات وتحذيرات الاتحاد الأوروبي بوسم المنتوجات الصادرة من المستوطنات في الضفة،[٣٦] فتحت الشركتان مكاتب بالقرب من مطار اللّد، بلا أي داع تجاري وفقط لوسم منتوجاتها منذ تلك اللحظة فصاعدا بـ «صُنع في مدينة مطار اللّد، إسرائيل»، دون أن يكون ذلك صحيحا، لكي يرتاح ضمير المستهلك الأوروبي وليمحوَ الاتحاد الأوروبي علنيّة دعمه لمستوطنات الضفّة من رفوف متاجره.

لا يقتصر تكتيك الاحتواء والالتفافية التي تتبعها الشّركات نتيجة الضغوطات عليها فقط على فلسطين، إنما هي جزء من حالة بسطت أذرعها لتكتنف العالم الجنوبيّ بأسره، وذلك عبر ما بات يسمّى بـ «الاستثمارات الأخلاقيّة» و«المسؤولية الاجتماعية الشّركاتية»، خلاصتهما بناء استراتيجيّات شركاتيّة تقضي بإتمام الحسابات «الأخلاقيّة» قبل الاستثمار في مشاريع أو أماكن شائكة لتجنّب الخسائر الماديّة أو التشهيرية. من هذه الانطلاقة، شرعت

آلاف الشركات بأعمالها الخيريّة وبحملات الحفاظ على البيئة، وتعدّدية العُمال الثقافية، وتزيين مواقعها بوجوه آسيوية وأفريقية ضاحكة، وببناء مدرسة هنا وملعب هناك، كلّه لتُحوَّط بهالة أخلاقية ترعى مراكمتها الربحية. وكما قال الأكاديمي بوبي بانيرجي عن هذه السياسة متهكّما «سنحسن البيئة والمجتمع بشرط أن يلقى رأس مالنا الإحسان بالمقابل».[٣٧] هكذا فعلت شركة كوكاكولا في جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦ بعد تكثيف ضغوطات حملات المقاطعة عليها عندما «تطوّعت» بـ١٠ مليون دولار لمشاريع تحسين إسكان الأحياء السوداء، وضمان حق السّود في التعليم، وبيع بعض أسهمها، ذلك فضلا عن الانسحاب التّام من سوق الفصل العنصري.[٣٨]

على هذا المنوال، راحت سودا ستريم تصرّح أن منشأها السابق في الضفة هو ما منح ٥٠٠ عامل فلسطيني إمكانية عمل في بيئة عائليّة متعددة الثقافات، حيث يعمل العمّال بانسجام جنبا إلى جنب.[٣٩] وهكذا في وسط الخطاب الحقوقيّ النيوليبراليّ يستمرّ نمط الانتاج الرأسمالي كنمط إنتاج مسيطر، في حركة تجدد دائمة.

نسأل إذًا، هل بمقدور الحملات، بمعاييرها واستراتيجياتها الحاليّة وفي الظروف الاقتصادية والسياسية، ضرب الاقتصاد الإسرائيلي في عمقه حتى «إنهاء الاحتلال، ومنح الفلسطينيين من سكان إسرائيل حقوقهم ومساواتهم الكاملة بالسكان اليهود، والإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين انصياعًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤» كالمنشود حسب بعض الحركات؟

يبدو أنه دون سند حراك شعبيّ فلسطينيّ ذي رؤيا اقتصادية سياسية واضحة، ودون النظر للمنظومة الاقتصاديّة الإسرائيليّة كوحدة واحدة، ومن غير محاولة التفوّق على الاحتوائية الخطابية النيوليبرالية، دون ذلك كله، سيكون الدّفع باتجاه تأثيرات عينيّة موسميّة، والتي نعم ستؤدي لخسائر كبيرة وستردع استثمارات مستقبليّة، لكنها لن تستنزف الخزينة الإسرائيلية أو تزعزع قوامها على نحو كلّي. فلا يمكن لحركات المقاطعة على شكلها الحالي القيام بهذا كلّه، والأهم من ذلك، لا يمكن التوقّع منها أو التعويل عليها وحدها- سواء في جنوب أفريقيا أم فلسطين- زلزلة البنى القائمة بلا استراتيجية عمل مؤطر ومنظّم وتراكميّ.

المابعديّة: زعزعة البنى التحتيّة الاقتصاديّة للمنظومة الاستعماريّة

المرحلة الانتقاليّة

نعم، تغذّي ضربات النّظام الكارثيّة سوقها وترفع أسهمها حتى حدّ ما، بعده تأخذ الأرباح بالتآكل والتقلّص وأحيانا بالانتقاص؛ لذلك تظل هناك حاجة دائمة لحقب استقرار نسبيّة تستعيد فيها الأسواق إيقاعها وتوسّع انفتاحها العالميّ خلالها، وفي المراحل الانتقاليّة المفصليّة والتي تأتي غالبا بعد استنزاف طويل ومكثّف، يغتنم النّظام فرصته لإعادة هندسة علاقات القوى لصالحه، أو ما يسمّيه بسيرورة السّلام، هذه المرة بظروف أقل دراميّة، على الأقل حتى نفاد أفيون التّرقب الملازم للجماهير.

تجسّد مفاوضات واتفاقيات المرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا وأوسلو في فلسطين حالة مستمرّة من إعادة إنتاج الواقع الاستعماريّ بهيئته التعاقديّة، والتّي نقلت بنى المنظومة الاقتصادية من حالة أمر واقع إلى مستندات ووثائق رسميّة لتعود بنا الأسئلة المداهمة ذاتها: ما هو الذي حصل على طاولات المفاوضات؟ وما الذي كان في قيد التنفيذ تحتها؟ ما هي التحوّلات الاقتصادية التي أتيحت؟ وهل أثّرت على عمليّة الانتقال من «الماضي» لـ«المستقبل» كما هو معلن؟ وأخيرا: هل هناك ضرورة لفهم الآليات المثبّتة في تلك المرحلة عند التّعامل الحالي معها؟

مباشرة بعد اختتام جولات المفاوضات الرّسمية في جنوب أفريقيا بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني الحاكم عام ١٩٩٣، عُقِدت اتفاقية أوسلو الأولى ما بين حكومة النظام الإسرائيلي ومنظمة التّحرير الفلسطينية ومولودهما الجديد: السّلطة الفلسطينيّة. وبينما تكرّرت على الطاولتين كلتيهما مفردات مفعمة بالأمل كـ«الحكم الذاتي» و«السلام الاقتصادي» و«تقرير المصير»، واستمرت المفاوضات على الحكم الرئاسي بمدّها وجزرها، غزلت الأنظمة برامجها الاقتصادية ووطّدت بناها التّحتيّة بتكتّم مُتقَن لم يلحظه معظم الشّعب حينها في البلدين. في مفاوضات أوسلو ومفاوضات إنهاء الأبارتهايد أُرفقت الملفات التي تناولت الحيثيات الاقتصاديّة في اللحظات الأخيرة، وأُدرجت كـ«ملحق» مثل اتفاقية باريس لأوسلو، أو غُلّفت في اتفاقيات «ثانوية» منفصلة كالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية في الحال

الجنوب أفريقي. ففي الوقت الذي ضبطت فيه اتفاقية باريس القطاعات الفلسطينية كقطاعات أسيرة، أحبطت اتفاقيات منظمة التجارة الدولية وآليات تسديد الدّيون وغيرها أي إمكانية لتحسين حياة الشعب الجنوب أفريقي من حيث العمل، والصحة والمسكن، ذلك ناهيك عن الفروقات الشاسعة المتمخّضة ما بين بنود الاتفاقيات والواقع الأشد بؤسا منها. وفي الحالتين، كان التّرويج السائد انّ هذه الملّفات والاتفاقيات الاقتصادية لم تكن إلا شكليّات إداريّة تقنيّة لا داعي للتقوقع بها، وخاصة لكون البلد الآن على أبواب تحوّل سياسيّ سيرسم شرقا أوسط جديدا وأفريقيا مختلفة. لكن كما قال النّاشط الجنوب أفريقي راسل سنايمن «لم يحرّرونا يوما بالفعل، بل نزعوا القيود عن أعناقنا ولفّوها حول كواحلنا»[٤] وفي الذاكرة الجمعيّة الفلسطينية لم تعد كلمة «أوسلو» تدلّل على المدينة النرويجيّة، حيث دارت أولى جلسات الاتفاقية، بل تحوّلت لمفهوم زماني (لا مكانيّ) يدلّل على مرحلة الكارثة الصّامتة والمستمرة التي أحدثتها إسرائيل في التسعينيات، ولعلّ الأصعب والأشد وطأة على المرء من نهبه قسرا هو فعل ذلك بـ«موافقته» إخضاعا. وبهذا الصدد، دعونا لا ننسى أنه في السياق الفلسطيني، لم يبلغ الحال حتى لنقل القيود من الأعناق للكواحل، إذ إنه في ظلّ الاستعمار الاستيطاني الصهيونيّ لم تنقل المرحلة الانتقالية أي منطقة في فلسطين لحالة ما بعد استعماريّة، وإنما قوننت استعمارها ومأسست اقتصادها، فما زالت فلسطين رهينة الهيمنة الإسرائيلية بكلّ بناها الفوقيّة، وليس الاقتصادية التحتيّة فحسب.

جرعات من النيوليبراليّة

بعد أن جلبت المراحل الانتقالية وسائط رئاسيّة وظيفيّة جديدة في الضفة الغربيّة في فلسطين وجنوب أفريقيا، راح نمط الإنتاج الرأسمالي يتوسّع بنوباته النيوليبرالية والتي تفاقمت آثارها مع تسارع انبساط العولمة. في ظل ذلك، أقلعت صناعة التكنولوجيا المتخصصة وتكنولوجيا المعلومات والانترنت الإسرائيلية، وبلغت نموا غير مسبوق عالميّا مما زاد انفتاحها، لا بل اقتحامها المدهش والسريع لأسواق العالم الشمالي، اذ انها طوّرت قطاعا أمكن لها اعتماد حرّ دون الارتهان بموقعها الجغرافيّ. لم تسلم جنوب أفريقيا من السياسات النيوليبرالية أيضا، فقد ارتفعت نسب الاستيراد وتدفّق رؤوس الأموال الخارجية، وانخفضت الرّقابة عليهما، وظلت الخصخصة تنهش بما تبقى من قطاعات عامة. أما المهندس الاقتصادي الذي أشرف

على صياغة وتنفيذ خطط «الرينسانس الجنوب أفريقي» كان ابن المؤتمر الوطني الأفريقي تابو امبيكي، لاحقا رئيس جنوب أفريقيا والذي أمّن دورة الأرباح الامبريالية ووقى مصالح البرجوازيّة الجنوب أفريقية على حساب الشّعب وموارده، وعلى ذات النهج جاءت سياسات رئيس الوزراء السابق سلام فيّاض، والتي روّجت لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني عبر استثمارات خارجية لتضمن «السلام الاقتصادي» وتخفّف من ثقل وتكلفة «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي». وبين الفيّاضية والامبيكية ازدادت المشاريع الاستعمارية الرأسمالية قوة وصلابة وتعزّزت علاقات القوى القائمة المصونة أمام تغيير جذريّ في بنيتها الراهنة.

الطّبقة المغيّبة

إن واقع المجتمعات المستعمَرة، بما فيها المجتمع الفلسطيني والجنوب أفريقي، محكوم بعلاقته الاقتصاديّة الملجمة بالمنظومة الاستعمارية والما-بعد استعماريّة، يتماسك ترابطها عبر نمط الإنتاج الكولونيالي القائم على الرأسماليّة التبعيّة، والتي هندست بنية طبقيّة اجتماعيّة لها خاصيّتها في المضمار الاستعماري.[٤١] أي أنه ومع اختراق أنظمة الاستعمار نسيج الجماعات المستعمَرة الاجتماعي تبلور الإنتاج الكولونيالي وتوّلدت معه الطبّقة البرجوازيّة المحليّة كبرجوازيّة كولونياليّة.[٤٢] أضفى عليها تطوّرها التاريخي ميزات ثقافية سياسية كثيرة، إلاّ أن ما يميّزها أيضا هو التغييب الصّارخ لدورها وعملها في القراءة النقديّة الاقتصاديّة للمنطقتين، وإهمال مسؤوليّتها في إعادة إنتاج علاقات القوى الاستعماريّة، ليس فقط بين المستعمِر والمستعمَر بل في الصراعات الطبقيّة التناحرية وتأثيراتها السياسيّة والاجتماعية كذلك.

أثرت المرحلة الانتقاليّة في جنوب أفريقيا كثيرا على صيرورة التشكّل الطبقي، برز ذلك أكثر مع انتقال الأغنياء البيض للخارج جرّاء عدم الاستقرار المرحلي الذي انتاب جنوب أفريقيا في الأعوام الأولى لتسعينيات القرن المنصرم. ولكون جنوب أفريقيا بلدا غزيرة الموارد ظل هناك متّسع، بل ضرورة، لطبقة من الوكلاء التجاريّين السّود في العمل على تعزيز قوى المشاريع الاستعماريّة في زيّها الما-بعد استعماريّ. وبفعل مصالحها الطبقيّة وجّهت البرجوازية الكولونياليّة مفاوضات حزب المؤتمر الوطني مع نظام الأبارتهايد صوب إحباط النضالات الشعبيّة العمّالية المتصاعدة حينها، واستبعدت ملايين الفقراء عن السّلطة. أما في فلسطين

فتختلف الطبيعة التكوينيّة للطبقة البرجوازية وللوكلاء التجاريين، وذلك لديمومة التواجد الاستعماري، بوصفه استيطانيّا، على الأراضي الفلسطينيّة. وبسبب تقسيم الاستعمار المناطقي لفلسطين اقتصاديا وسياسيا، حيث تختلف أيضا خصائص الطبقة الكومبرادوريّة الفلسطينية بحسب موقعها الجغرافي، لكنها تتشارك جميعها بالدفاع على القوى الاستعمارية الراهنة، ولربّما يتجلّى هذا بوضوح أكثر بالضفة الغربية المحتلّة، إذ تملك النخب المسيطرة على رأس المال التبعي في الضفة أكبر الشّركات الفلسطينيّة، وتنحدر أسماء أصحابها من نفس العائلات والتي يكون لجزء كبير منها مكانتها السياسية في السّلطة الفلسطينيّة.[٤٣]

تكون عمليّة التأبيد لقواعد الاستعمار الماديّة والحفاظ على آليات نمط الإنتاج في دول العالم الجنوبي، شرطا أساسيّا ووجوديّا لهذه الطّبقة، ما يجعل إمكانية تحوّلها لطبقة ثوريّة استحالة بنيوية. فقد يتم القضاء على الحكم الرئاسي الاستعماريّ، لكن السّلطة الاقتصادية تبقى محكمة وتظل في حالة إعادة إنتاج مستمرة عبر العجلة الكومبرادوريّة، وقد رأينا ذلك في ضفة ما-بعد أوسلو وجنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد. من هنا، لا يمكن التّعويل على هذه الطبقة في مجمل المشاريع التّحررية، الاجتماعية والاقتصادية، إذ إنها لم تتجاوز ولن تستطيع تجاوز تبعيتها لنمط الإنتاج الإمبريالي دون المسّ بجوهر بنيتها التكوينيّة وبالتّالي نفيها. [٤٤]

ختاما، في الحوار ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا تطفو على السّطح مشاهد متشابهة أنتجتها أيديولوجيات وممارسات أنظمة استعمار أوروبيّة، وأخرى مختلفة تصدر عن خاصيّات محليّة، والملفت بافتراق والتقاء مسارات السياقين هو مدى انسجام السّردية الاستعمارية في مشاريعها التجارية في البلدين، كجزء من العالم الجنوبي، بداية من لحظات التأسيس الاستعماري، مرورا بفرض السيطرة وإحكامها، وحتى تخليدها عبر صناعات الانقاذ، والسلام، والمراحل الانتقالية.

وماذا عن حركات المقاطعة؟ قد تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع تحويل ثوريّ، وقد تحتمل التوقعات بتوظيف ضغط مُربك على بعض الشركات والقطاعات، لكنّها لن تتمكن دون العديد من العوامل المجتمعية ومنها الاقتصادية-سياسية، من زعزعة فعلية لبنى المنظومة الاستعمارية.

الهوامش

١ فيشر، ديفيد (٢٠١٤)، الأخلاقيات والحرب، ط١، الكويت: سلسلة عالم المعرفة عدد ٤١٤. ص٣٦

٢ وات، منتغومري(٢٠٠٩)، الإسلام واندماج المجتمع، (ط١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص٥٣

3 Glickman, Lawrence B. (December 2004), Buy for the Sake of the Slave: Abolitionism and the Origins of American Consumer Activism. American Quarterly 56 (4), Pp: 889–912

4 Tiffany, Derville, (November 2005), Overturning public relations conceptualizations, Radical activist tactics, Volume 31, Issue 4, , Pages 527–533

٥ نمط الإنتاج الرأسمالي الإمبريالي ونمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي: هو تفريق وضعه المفكر الماركسي «مهدي عامل» بين شكلين مختلفين تاريخيا من حيث تكونهما وتطورهما، فالرأسمالية الإمبريالية هي شكل الرأسمالية الموجود في أوروبا مثلا، بينما الرأسمالية الكولونيالية هي شكل الرأسمالية الموجودة في البلدان التي تم استعمارها. يبين «عامل» ان الاختلاف الرئيسي الذي يفسر بقية الاختلافات هو أن الرأسمالية في المجتمعات الكولونيالية كانت بنيتها بنية مأزومة منذ بدء تكونها في ظل السيطرة الأمبريالية. وبذلك فإن الرأسمالية الكولونيالية هو شكل الرأسمالية المرتبط ارتباطا تبعيا بنيويا بالإمبريالية. للمزيد أنظر: عامل، مهدي (١٩٨٥)، مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي. ص١٢ وما بعدها.

٦ المسيري، عبد الوهاب (١٩٨٢)، الأيديولوجية الصهيونية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد ٦٠. ص١٦٨

7 Martin Legassick, Harold Wolpe (January 2016), The Bantustan and capital accumulation in South Africa, Review of African Political Economy, Volume 3, Pages 87-107.

٨ كلاين، ناعومي (٢٠١١)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص٦١١

9 Adam Hanieh, Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, November 2013, Haymarket Books. Page 100.

١٠ مصطلح يعالجه الباحث آدم هنية في كتابه
Adam Hanieh, Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, November 2013, Haymarket Books.

١١ المسيري، عبد الوهاب (١٩٨٢)، الأيديولوجية الصهيونية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد ٦٠. ص١٦٦-١٦٧

12 Martin Legassick, Harold Wolpe (January 2016), The Bantustan and capital accumulation in South Africa, Review of African Political Economy, Volume 3, Pages 87-107.

13 Chamber of Mines of South Africa (by Chief Executive Roger Baxter), The future of the South African mining industry June 2016, page 26. Available online at: file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/cmsa-20151127-future-sa-mining-industry.pdf

14 Harel, Amos (Feb 08, 2016), Military Wants 30,000 More Palestinians Working in Israel, from: http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.702003

15 Bousso, Nimrod (Apr 16, 2015), Who Is Building Israel's Homes?, from: http://www.haaretz.com/israel-news/business/.premium-1.652117

16 The statistics portal, Revenue of construction machinery manufacturing in Israel in 2010, from: http://www.statista.com/forecasts/343426/israel-construction-machinery-manufacturing-revenue-forecast-sic-2892

١٧ أمين، سمير (٢٠١٢)، قانون القيمة المعولمة، (ط١)، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة: المركز القومي للترجمة. ص٩٢-٩٤

* أجهزة النظام الأيديولوجية: أقام الفيلسوف الماركسي لويس ألتوسير تفريقا ما بين أجهزة الدولة القمعية من جهة وبين أجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة أخرى، وذلك بناء على وجود أجهزة للدولة تقوم على التلقين الأيديولوجي كمؤسسة «المدرسة، والأسرة»، وهي المؤسسات التي تقوم بدور إعادة إنتاج قوة الإنتاج عن طريق «الأيديولوجيا الأبدية» والتي هي عبارة عن التلقين الأيديولوجي اليومي والمماثل من حيث المفهوم لفكرة «اللاوعي الأبدي» لدى سيغموند فرويد. للمزيد أنظر: ألتوسير، لويس وكانغيليم، جورج (١٩٨١)، دراسات لاانسانوية، ترجمة: سهيل القش، (ط١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. ص٩٢ وما بعدها.

١٨ التكنولوجيات الأورويلية: إشارة إلى مجموعات الآليات الضبطية الرقابية، التي استحضرها الروائي الأناركي «جورج أورويل»، في روايته «١٩٨٤»، والتي تحدث بها عن نظام شمولي يبتدعه حزب تحت مسمى «الأخ الأكبر»، بحيث لا يفلت من رقابة هذا النظام أي إنسان في أي لحظة، ما يؤدي إلى نظام يحكم سيطرته حتى على ردود فعل الإنسان اللاواعية.

نسبة الضريبة الملقاة على الشركات العالمية الموغلة في السوق الإسرائيلي لا تتعدّى الـ١٢٪، أقل نسبة في العالم الشمالي، وتنخفض أكثر إذا استهدف الاستثمار الشركاتي مناطق «الأطراف» في فلسطين كغور الأردن والنقب. Goodman, Roit (Nov 08, 2012), Stinenitz: Negative income tax, until today we are talking, from now on we are executing, from: http://www.cfo-forum.org/?CategoryID=166&ArticleID=1181

١٩ النص الدعائي متوفّر في الرّابط أدناه:
https://www.pinterest.com/pin/334181234819389988/

20 Mandela, Neslon (1994), A Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela, (New York: Little,Brown and Company, Pp: 490.

٢١ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٦، آذار)، صناعة الحواجز الاسرائيليّة المخصخصة From: http://www.whoprofits.org/content/private-security-companies-and-israeli-occupation

٢٢ كلاين، ناعومي (٢٠١١)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص١٩١

٢٣ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٥، كانون ثاني)، تورط شركة «ألبيت سيستم» بالعدوان على غزة بالعام ٢٠١٤.
From:http://whoprofits.org/content/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%91%D8%B7-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D9%91%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2014

٢٤ كلاين، ناعومي (٢٠١١)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص ٢١

٢٥ من مقابلة بعنوان (Polaroid & Apartheid: Inside the Beginnings of the Boycott, Divestment Movement Against South Africa) مع كارولين هانتر في تاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠١٣ على قناة «ديموكراسي ناو».

٢٦ مصادر إعلامية عن انسحاب الشركات من الاستثمارات في السوق الإسرائيلي في الآونة الأخيرة:
Neiuwhof, Adri (Jan 11, 2016) Major Irish firm CRH divests from Israel's cement industry. From: https://electronicintifada.net/blogs/adri-nieuwhof/major-irish-firm-crh-divests-israels-cement-industry
Abunimah, Ali (Jan 11, 2016) Campaigners hail "inspiring" BDS victory as Orange quits Israel. From: https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/campaigners-hail-inspiring-bds-victory-orange-quits-israel.
Zoll, Rachel (Jan 13, 2016) Methodist pension board divests from 5 Israeli banks. From: http://www.timesofisrael.com/methodist-pension-board-divests-from-5-israeli-banks/

٢٧ إضافة للحملات الإعلامية التحريضية الأسبوعية، سنّت الكنيست القانون المناهض للمقاطعة عام ٢٠١١ وصادقت عليه محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام ٢٠١٥. يتيح القانون فرض عقوبات مالية ضد من يدعو إلى فرض المقاطعة على دولة إسرائيل (اقتصادية، وثقافية، وأكاديمية). وفي نيسان عام ٢٠١٥، أصدرت المحكمة العليا قرارها في التماسات مؤسسات حقوقية ضد القانون، وشرعنت قانونية بنود القانون التي تتيح كل من تقديم دعوى لتعويضات ضد من ينادي بفرض المقاطعة، والبند الذي يخول وزير المالية بفرض عقوبات اقتصادية على كل من ينادي بالمقاطعة أو يعلن مشاركته بالمقاطعة. لمزيد من المعلومات ولنصّ القانون انظر في موقع عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/34-Bill-to-Prohibit-Imposing-Boycott-2011.pdf . علاوة على ذلك، صعّدت إسرائيل خلال آب ٢٠١٦ حربها المعلنة ضد حملة المقاطعة، حيث اتفق وزيرا الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي ووزير الشؤون الاستراتيجية جلعاد أردان على تشكيل لجنة لمنع نشطاء الحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل وفرض العقوبات عليها BDS والجهات والمنظمات الداعمة لها من دخول إسرائيل، إلى جانب مراجعة شاملة لمن دخل من النشطاء الأجانب، والعمل على طرد من يثبت مشاركته بالحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل. لمزيد من المعلومات انظر (في اللغة العبريّة): http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/809/468.html

٢٨ عامل، مهدي (١٩٨٥)، مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي. ص٣٠٨

٢٩ كلاين، ناعومي (٢٠١١)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص ٢٩٥

30 United Nations General Assembly Resolution 1761- available here:https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/192/69/IMG/NR019269.pdf?OpenElement

31 Eichner, Itamar (Mar, 2016) Yedioth Ahronoth and Ynet to hold anti-BDS conference. From: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4783932,00.html

٣٢ إنّ الدّعم الاقتصاديّ الإسرائيليّ لشركات إسرائيليّة ومتعدّدة الجنسيّات يتمّ عن طريق قانون «تشجيع استثمار رؤوس الأموال». يتيح هذا القانون، الذي تمّ تعديله مؤخّرًا، لشركات مثل سودا ستريم أن تحصل على مِنَح وإعفاءات ضريبيّة وقروض سخيّة إذا ما اختارت أن تستثمر في «المناطق النّائية». بموجب المادّة ٤٠(ج) من القانون، فإنّ حجم المِنَح من ناحية نسبتها يمكنه أن يبلغ مقدارَ ٣٠٪ عند «بناء مصنع في النّقب».
لنص قانون تشجيع استثمارات رأس المال انظر هنا : http://www.nevo.co.il/law_html/Law01/p181_001.htm

33 Azulai, Yuval (Apr 4, 2012) A 25 million NIS grant to build the factory of Soda Stream in the Negev. (Available in Hebrew only) From: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000739135

٣٤ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٥، تشرين الأول)، شركة سودا ستريم تستكمل انسحابها من مصنعها في مستوطنة ميشور أدوميم في الضّفّة الغربيّة، وتنقله إلى منطقة صحراء النّقب.
http://whoprofits.org/content/soda-stream-completes-withdrawal-its-factory-mishor-adumim-west-bank-and-relocates-naqab

35 Coren, Ora (Mar, 2016) BDS Target Ahava to Relocate From West Bank Into Israel. From: http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.708194

٣٦ أحدث قرار للاتحاد الأوروبي بشأن منتوجات مستوطنات الضفة كانون الثاني ٢٠١٦
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/01/18-fac-conclusions-mepp/?utm_source=dsms-auto&utm_medium=email&utm_campaign=Council%20conclusions%20on%20the%20Middle%20East%20Peace%20Process

٣٧ من محاضرة عن المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (شباط،٢٠١٣) كليّة كاس بريطانيا.
From: https://www.youtube.com/watch?v=XRMYQLhReZQ

38 Bill Sing, Coca-Cola Acts to Cut All Ties With S. Africa, September 18, 1986. From: http://articles.latimes.com/1986-09-18/news/mn-11241_1_south-africa

39 Calcalist Newspaper September 2015 SodaStream CEO: The BDS is anti-semitic, its influence is minor. From: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3668591,00.html

٤٠ كلاين، ناعومي (٢٠١١)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص٢٩١

٤١ عامل، مهدي (١٩٨٥)، مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي.ص ١٦

٤٢ عامل، مهدي (١٩٨٥)، مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي.ص٣٢٥

43 Philip Leech, Re-reading the Myth of Fayyadism: A critical Analysis of the Palestinian Authority's Reform and State-building Agenda (Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, 2012)

٤٤ عامل، مهدي (٢٠٠٢)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟، (ط٧)، بيروت: دار الفارابي. ص١٦٥-١٧٠